المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

30/12/2014

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية يدافع عن وجهة نظره بخصوص المنتدى العالمي لحقوق الإنسان

25/7/8

إلهام بنجدية

فند المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية معطيات روجتها وسائل الإعلام وبعض مواقع التواصل الاجتماعي حول تغيبه عن حضور فعاليات المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، الذي احتضنته مدينة مراكش أيام 27و28و29 نونبر المنصرم والمشاركة في أشغاله، واعتبر في بلاغ صادر عنه، توصلت "المساء بنسخة منه، أنه يقدر ضخامة جهود الهيئات المنظمة ويتفهم ما كان عليها من ضغوط وإكراهات، خاصة وأنه أبدى، منذ الوهلة الأولى، استعداده للمشاركة الفعلية في المنتدى، من خلال اقتراحه تمثيلية علمية في الموائد المستديرة واللجان الموضوعاتية، وتأثيث رواق بإصداراته معزز بهيئة استقبال وتواصل، وقد أبلغ هذا الاستعداد للمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان بصفتها من منظمي هذا المنتدى.

وفي هذا السياق، استجاب المعهد لطلب المندوبية بشأن موافاتها بالتصديق العلمي على ترجمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى الأمازيغية والذي اعتمدته ضمن وثائق المنتدى، وقام بالإجراءات المطلوبة للمشاركة في هذه التظاهرة، حيث عبأ جذاذات التسجيل، مشفوعة بالصور الشخصية لممثلي المؤسسة، ووافى المندوبية الوزارية بوثائق ملف المشاركة، كما هيّأ مجموع الإصدارات الخاصة بالرواق الذي قد يخصص له.

وأضاف المعهد في توضيحه أنه لم يتلق من المنظمين لا وثائق اعتماد ممثليه ولا بطائق وشارات ولوجهم قرية المنتدى إلى حدود تاريخ افتتاح هذا الأخير، ولم يتلق أيضا أي مراسلة توضح التدابير المخصصة لاستقباله، ولا معلومات حول الرواق المخصص له، وتفاجأ وهو يرى المنظمين يقيمون رواقا لمؤسسة تحمل اسم "معهد الثقافة الأمازيغية" دون أن يجد اسم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في البرنامج العام الذي وضعته ونشرته اللجنة المنظمة، كما أن عمادة المعهد لم تتوصل من الهيئة المنظمة سوى بدعوة قصد حضور مراسيم حفل افتتاح المنتدى، دون إدراج كلمة المؤسسة ضمن مداخلات ممثلي المؤسسات المشاركة.

الحركة
ALHARAKA

بني ملال

3/8280

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تدعو إلى النهوض بالواقع الصحي

دعت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال- خريبكة، الجمعة الماضية، بمدينة بني ملال، إلى استعجال تدخل كل الفاعلين، مؤسساتيين وغير مؤسساتيين، من بينهم المنتخبين والإعلام والمجتمع المدني، من أجل النهوض بالواقع الصحي بجهة تادلة أزيلال.

وقال رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال-خريبكة، علال البصراوي، خلال اللقاء الذي نظم لتقديم خلاصات تقرير حول الوضع الصحي بإقليم بني ملال، إن اللجنة، وهي تستحضر أهمية قطاع الصحة ومحورية الحق في الصحة ودور كل المؤسسات والفاعلين وأهمية مساهمة كل فاعل من موقعه ومسؤوليته، تطالب ب»ضرورة ترافع الفاعلين الجهويين لإحداث كلية الطب بالجهة من أجل سد الخصاص الكبير من الأطر الطبية ورفع مستوى المتوفر منها».

وأكد، في قراءة للتوصيات التي تضمنها هذا التقرير، أهمية دور الإعلام والمجتمع المدني في التحسيس خاصة بضرورة احترام التسلسل العلاجي، والتعريف بنظام (راميد) لتجاوز حالات الاحتقان التي يخلقها سوء فهم هذا النظام من طرف كثير من المرتفقين، وتخليق الممارسة في قطاع الصحة محليا ومناهضة كل الممارسات الخارجة عن القانون.

وشدد على ضرورة التواصل بين الإدارة الصحية ومختلف العاملين بالقطاع وبين هؤلاء ومكونات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات العاملة في المجال (محاربة داء السيدا، السكري، الأمهات العازبات ...) وإشراكها عبر تنظيم لقاءات وشراكات.

وأبرز هذا التقرير «أهمية تبني المقاربة الحقوقية في التعامل مع مختلف المرتفقين بدون وصم أو تمييز، واعتماد الشفافية والحكامة الجيدة في تدبير الصفقات العمومية التي تخص قطاع الصحة بالجهة، وتأهيل المستشفيات الإقليمية والمستوصفات لتخفيف الاكتظاظ بالمستشفى الجهوي، وتأهيل مؤسسات العلاجات الصحية الأساسية بالعالم القروي من حيث التجهيزات، وتعزيز التدبير المعلوماتي للمستشفى، خاصة من خلال وضع شبكة معلوماتية داخلية».

ودعا إلى «مراعاة الخصاص على مستوى الجهة عند تعيين الأطباء الجدد خاصة، وباقي الموظفين بقطاع الصحة بشكل عام، وتعزيز الموارد البشرية ذات العلاقة بالخدمات الصحية الأساسية، خاصة الأطر ذات علاقة بصحة الأم والطفل، وتوفير الأمن داخل المرافق الصحية حماية للأطر والمرتفقين، وتفعيل هيئات التدبير الخاصة بالمستشفى (مجلس الأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة، لجنة محاربة التعفنات المكتسبة بالمستشفى، مجلس الممرضين والممرضات)».

وطالب ب»إحداث لجنة تدبير المركب الجراحي، والتسريع ببناء مستودع للموتى يتوفر على تجهيزات مناسبة، والنظر في تدبير هذا المرفق من طرف المجلس البلدي، فضلا عن توفير آلة لحرق المنتوجات والنفايات الطبية حماية للصحة العامة وسلامة البيئة، والعمل على تأهيل الموارد البشرية وذلك بوضع برنامج للتكوين والتكوين المستمر قصد مواكبة كافة الأطر للمستجدات التي يعرفها الحقل الصحي، وتوفير الشروط الذاتية المادية و البشرية لإنجاح نظام (راميد) محليا».

بعد تقديم مقترح قانون في الموضوع أمام مجلس النواب

ائتلاف جمعوي يدعم تجريم عمل القاصرين

خديجة بن اشو

أفاد "الائتلاف من أجل القضاء على عمل الخادمات القاصرات في المنازل" أن مجلس المستشارين يستأنف ابتداء من أمس الاثنين وحتى اليوم الثلاثاء النظر في تعديلات مشروع القانون 19.12، الذي يجرم تشغيل القاصرين، داخل لجنة العدالة وحقوق الإنسان.

وأضاف "الائتلاف"، الذي يتكون من 60 جمعية، في بلاغ، توصلت "المغربية" بنسخة منه، أنه، بعد توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتحديد سن ولوج العمل المنزلي في 18 سنة، ستجمع كل مكونات مجلس المستشارين في تعديلاتها المقترحة على حظر العمل المنزلي لأقل من هذه السن.

03

بعد تقديم مقترح قانون
في الموضوع أمام مجلس النواب

ائتلاف جمعوي يدعم تجريم عمل القاصرين

خديجة بن اشو

أفاد "الائتلاف من أجل القضاء على عمل الخادمات القاصرات في المنازل" أن مجلس المستشارين يستأنف ابتداء من أمس الاثنين وحتى اليوم الثلاثاء النظر في تعديلات مشروع القانون 19.12، الذي يجرم تشغيل القاصرين، داخل لجنة العدالة وحقوق الإنسان.

وأضاف "الائتلاف"، الذي يتكون من 60 جمعية، في بلاغ، توصلت "المغربية" بنسخة منه، أنه، بعد توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتحديد سن ولوج العمل المنزلي في 18 سنة، ستجمع كل مكونات مجلس المستشارين في تعديلاتها المقترحة على حظر العمل المنزلي لأقل من هذه السن.

وذكر المصدر نفسه أن خديجة الرويسي، النائبة البرلمانية، قدمت، يوم 18 دجنبر الجاري، أمام مجلس النواب مقترح قانون يجرم استغلال الأطفال في العمل المنزلي، ويقضي بسجن المشغلين والمشغلات والسماسرة، مشيرا إلى أن هذا النص وضع بالبرلمان منذ مارس 2013.

ويرى "الائتلاف" أن "تعبئة البرلمانيات والبرلمانيين لصالح هذه الإجراءات ستساعد على تعزيز الترسانة القانونية لمكافحة هذه الممارسة الاجتماعية، كما تساهم في تكريم المغرب، ووضعه على طريق الانسجام مع التزاماته الدولية بحماية حقوق الطفل".

وذكر البلاغ باستضافة المغرب، في 20 مارس 2002 بمراكش، أول اجتماع للاتحاد البرلماني الدولي، ومنظمة العمل الدولية، لحشد الإرادات السياسية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك العمل المنزلي، واعتماد المغرب "دليل البرلمانيين لتنفيذ الاتفاقية 182 لمنظمة العمل الدولية". وسبق أن طالب "الائتلاف" بتجريم عمل الصغيرات، مع توفير وتفعيل الآليات والهياكل الملائمة، واستهداف الوسطاء والمشغلين، وإنشاء الهياكل، وتوفير الموارد البشرية والمادية لإصلاح آثار العمل المنزلي على الأطفال، وتسهيل إعادة إدماجهم في الأسرة والمدرسة، إضافة إلى تنفيذ سياسة متكاملة لحماية الطفل، وضد استغلال الأطفال في العمل المنزلي.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

الائتلاف من أجل القضاء على عمل الخادمات القاصرات يؤكد على ضرورة تجند الجميع للقضاء على الظاهرة

مجلس المستشارين يبت في تعديلات مشروع القانون 19.12 المتعلق بالعمل المنزلي

1,3/4852

استأنف مجلس المستشارين أمس الاثنين لينهي اليوم النظر في تعديلات مشروع القانون 19.12بلجنة العدل و حقوق الانسان ، و قد أجمع كل المستشارين في التعديلات المقترحة على حظر العمل المنزلي لاقل من 18سنة ، و ذلك بعد تقديم المجلس الوطني لحقوق الإنسان و المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي توصية بتحديد سن ولوج العمل المنزلي في 18سنة .

و في هذا السياق ثمن "الائتلاف من أجل القضاء على عمل الخادمات القاصرات في المنازل" عمل البرلمانيين من نواب و مستشارين بوضع المقترحات و مناقشة مشروع القانون المتعلق بخدم المنازل، و أكد بالمقابل أنه على الرغم من المبادرات البرلمانية الهامة يبقى القضاء على هذه الظاهرة الاجتماعية رهين بالتزام و تعبئة و مساهمة كل مكونات الحكومة .

و علاقة بهذا يطالب الائتلاف حسب بلاغ توصلت به جريدة المنعطف بتجريم عمل القاصرات بالمنازل مع توفير و تفعيل الآليات والهياكل الملائمة، واستهداف الوسطاء والمشغلين في المقام الأول، إضافة إلى إنشاء الهياكل وتوفير الموارد البشرية والمادية لإصلاح آثار العمل المنزلي على الأطفال وتسهيل إعادة إدماجهم في الأسرة والمدرسة و العمل على توعية وتثقيف المجتمع، بما في ذلك الأسر وأرباب العمل والوسطاء على حماية وتعزيز حقوق الطفل و التنبيه بمخاطر الاستغلال في العمل المنزلي في سن مبكرة.

■ التفاصيل ص : 3

الائتلاف من أجل القضاء على عمل الخادمات القاصرات
يؤكد على ضرورة تجند الجميع للقضاء على الظاهرة
مجلس المستشارين يبت
في تعديلات مشروع القانون
19.12 المتعلق بالعمل المنزلي
1,3/4852

■ بشرى عطوشي

استأنف مجلس المستشارين أمس الاثنين لينهي اليوم النظر في تعديلات مشروع القانون 19.12بلجنة العدل و حقوق الانسان ، و قد أجمع كل المستشارين في التعديلات المقترحة على حظر العمل المنزلي لاقل من 18سنة ، و ذلك بعد تقديم المجلس الوطني لحقوق الإنسان و المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي توصية بتحديد سن ولوج العمل المنزلي في 18سنة .

و في هذا السياق ثمن "الائتلاف من أجل القضاء على عمل الخادمات القاصرات في المنازل" عمل البرلمانيين من نواب و مستشارين بوضع المقترحات و مناقشة مشروع القانون المتعلق بخدم المنازل، و أكد بالمقابل أنه على الرغم من المبادرات البرلمانية الهامة يبقى القضاء على هذه الظاهرة الاجتماعية رهين بالتزام و تعبئة و مساهمة كل مكونات الحكومة .

و علاقة بهذا يطالب الائتلاف حسب بلاغ توصلت به جريدة المنعطف بتجريم عمل القاصرات بالمنازل مع توفير و تفعيل الآليات والهياكل الملائمة، واستهداف الوسطاء والمشغلين في المقام الأول، إضافة إلى إنشاء الهياكل وتوفير الموارد البشرية والمادية لإصلاح آثار العمل المنزلي على الأطفال وتسهيل إعادة إدماجهم في الأسرة والمدرسة و العمل على توعية وتثقيف المجتمع، بما في ذلك الأسر وأرباب العمل والوسطاء على حماية وتعزيز حقوق الطفل و التنبيه بمخاطر الاستغلال في العمل المنزلي في سن مبكرة.

و أشار البلاغ في سياق الموضوع إلى أنه قبل أكثر من 12 عاما، في 20مارس 2002، استضافت بلادنا، في مراكش، أول اجتماع لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي (IPUومنظمة العمل الدولية ((ILO، يهدف إلى حشد الإرادات السياسية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك العمل المنزلي، واعتمدت "دليل للبرلمانيين لتنفيذ الاتفاقية 182لمنظمة العمل الدولية ".

في هذه الوثيقة المرجعية حول الاجراءات القانونية، أكدت لجنة الخبراء إلى الأهمية البالغة للتشريعات للمساعدة على القضاء على هذه الممارسة التي تنتهك حقوق الطفل، في حين أكدت كذلك على محدودية أثرها إذا لم يقترن ذلك باتخاذ تدابير ملموسة.و قد أشارت هذه الوثيقة حسب المصدر ذاته إلى ضرورة توعية وتعبئة الرأي العام على أهمية و ضرورة مكافحة عمل الأطفال و حماية الأطفال من الوعود الكاذبة لجلبهم الى أسوأ أشكال عمل الأطفال، و انقاد الأطفال العاملين في أسوأ أشكال عمل الأطفال مع اعادة تاهيلهم وإعادة إدماجهم في النظام المدرسي كما نصت الوثيقة على تحسين نظام التعليم من خلال زيادة عدد المدارس والمعلمين والتكيف مع الاحتياجات المحلية و توفير المنح والدخل للأطفال الأكثر تضررا ولأسرهم.

يذكر أيضا في هذا السياق أن فريق الأصالة و المعاصرة تقدم بمقترح قانون يجرم استغلال الأطفال في العمل المنزلي ويقضي بسجن المشغلين والمشغلات والسماسرة. وقد وضع هذا المقترح بالبرلمان منذ مارس 2013.

رسالة الأمة
7
رسالة الأمة
العدد 9893
الثلاثاء 7 ربيع الأول
1436 الموافق 30
دجنبر 2014

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال –خريبكة تقدم تقريرا موضوعاتيا حول:

واقع الخدمات الصحية بالمستشفى الجهوي لبني ملال

قدم رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بني ملال اخريبكة يوم الجمعة المنصرم، بعد ما شكر كل من ساهم في مساعدة الفريق المكلف باعداد هذا التقرير من الأطر الطبية و الإدارية و الفعاليات النقابية والجمعوية والإعلامية، مشيرا إلى سياق التقرير في إطار ممارسة اللجنة الجهوية لحقوق الانسان لاختصاصاتها التي يحددها الظهير الشريف 1.11.19 الصادر في 19 مارس 2011 و كذا نظامه الداخلي. وأضاف أن اللجنة الجهوية تلقت عددا من الشكايات ترتبط بموضوع الصحة، علاوة على التناول المتكرر للقضايا المرتبطة بالصحة في الجهة من طرف وسائل الإعلام الوطنية والجهوية والمحلية والتي تشير إلى المشاكل التي يعرفها واقع الخدمات الصحية بالجهة. ومن خلال معطيات إدارة المستشفى الجهوي ببني ملال.

بني ملال : عبد السلام بورقية

9893/7

9893/7

■ أحدث المركز الاستشفائي الجهوي لمدينة بني ملال سنة 1936 وتبلغ مساحته الإجمالية 10 هكتارات منها 5 هكتارات مبنية و هكتار واحد مساحة خضراء.تضم المؤسسة 181 قاعة بعضها فقط مجهزة بالتكييف الهوائي، كما تتوفر المؤسسة على ولوجيات للأشخاص في وضعية إعاقة حركية، وعلى مصعد، و 126 مرقدا صحيا.المرافق والمصالح الطبية:مصلحة المستعجلات:تتوفر المصلحة على 11 قاعة وعلى قسم للأشعة تابع لها وعلى قاعة Déchoquage. وهي تشتغل بدوام كامل خلال اليوم والإعياء والعطل، ويؤمن ذلك 7 أطباء عامين و13 ممرضا. ويقدر الخصاص في المصلحة ب 4 أطباء عامين و 10 ممرضين و5 ممرضي إنعاش وتخدير.مصلحة الاستعجالات:تتوفر المصلحة على 11 موظفا، أطباء وتقنيون مختصون في الأشعة. وتتوفر على جهاز سكانير، جهاز الرانيو وجهاز الفحص بالصدى، إلا أنها لا تتوفر على جهاز التصوير بالرنين المغناطيسي.تعرف المصلحة خصاصا في التجهيزات: سكانير، الفحص بالأشعة، الفحص بالرنين المغناطيسي والفحص بالصدى. وخصاصا في الموارد البشرية: طبيب مختص و4 تقنيين. مصلحة الولادة:تتوفر على 50 سريرا، ويعمل بها 4 أطباء و5 ممرضات وممرضين متعددي التخصص و14 مولدة.وقد بلغ عدد الولادات بالمستشفى الجهوي إلى غاية 31/10/2012 ما مجموعه 8728 منها 6368 حالة قدمت من الوسط القروي وهي موزعة حسب الإقليم الذي قدمت منه كما يلي: يبلغ معدل الولادات بالمصلحة 231 اسبوعيا منها 210 طبيعية و21 قيصرية، بينما يبلغ معدل الإسقاطات شهريا 150.ويبلغ معدل الوفيات لدى الأمهات 8 سنويا، ولدى المواليد والرضع 341 سنويا.مصلحة الإنعاش:تحتوي المصلحة على 12 سريرا، وهي مرتبطة بشكل دائم بالأوكسجين. تستقبل حوالي 135 مريضا شهريا وبلغ معدل الوفيات بها 42 شهريا. يعمل بالمصلحة 4 أطباء إنعاش و 12 ممرضا منهم 4 ممرضين مختصين في الإنعاش والتخدير. مصلحة البيولوجيا الطبية:يعمل بالمصلحة طبيبان بيولوجيان و 12 تقنيا. وهي مجهزة تجهيزات كافية. وتقوم بمعدل 1400 تحليلة أسبوعيا، إلا انها لا تتوفر على بعض التحاليل المتخصصة حيث يطلب من المرضى القيام بها خارج المؤسسة مصلحة الجراحة والمركب الجراحي:تتوفر على 8 قاعات جراحة يبلغ عدد الأسرة بكل قاعة 30 سريرا، وتتكون من قسم الجراحة المركزي، قسم الجراحة العامة،و أقسام الجراحة : جراحة العظام، جراحة العيون، جراحة الأنف والأذن والحنجرة، جراحة المسالك البولية، جراحة الدماغ، وجراحة الأطفال.وتجري بمختلف الأقسام ما بين 50 و70 عملية يوميا. التسيير و الميزانية:تتوفر المؤسسة على مشروع المؤسسة الاستشفائية PEH ويتم إعداده من طرف لجنة المؤسسة والمصالح المركزية لوزارة الصحة. وتعتبر الخدمات الخاصة بالاستشفاء والفحوصات الخارجية مؤدى عنها. وتبلغ مجموع المداخيل السنوية المحصلة من طرف المواطنين والمواطنات مقابل الخدمات المقدمة لهم حوالي 7 ملايين درهم أي حوالي 24% من مجموع ميزانيتي التسيير والتجهيز لسنة 2013. والملاحظ أن مُعدل الميزانية المخصصة للتجهيز خلال السنوات الأربع لا يتعدى 6% ، وفي سنة 2011 كانت نسبة ميزانية التجهيز 17% وانخفضت سنة 2012 إلى 8%.من منظور الفاعلين المدنيين و منظمات المجتمع المدني،رغبة منها في الصحة، لائحة الانتظار بالنسبة للمرضى الراغبين في القيام بعمليات جراحية في ازدياد مستمر، و هذا ما يؤدي إلى نشوب نزاعات بين المواطنين والأطر الطبية ومتابعات قضائية لبعض العاملين بالمستشفى، في الوقت الذي تقوم فيه الإدارة بدور المتفرج، كما تمكن بعض المرضى من العلاج دون انتظار دورهم، جل غرف المرضى و مكاتب الأطر الطبية والشبه الطبية غير مرتبطة بأجهزة التكييف- غياب لبروتوكسيد الآزوت في جميع قاعات المركب الجراحي، بالإضافة إلى الأعطاب التي يعرفها الأوكسجين، ونظام التنفس، نقص في خدمات التعقيم- غياب لمصدر الأوكسجين الحائطي في المركب الجراحي الخاص بالأذن و الحنجرة والأنف وأمراض العيون- نقص كبير في التجهيزات الخاصة بالعمليات الجراحية بجميع الأقسام – نقص في تنظيم الدورات التكوينية، وحتى إن نظمت هذه الدورات فإن الاستفادة منها تتم بطريقة غير ديمقراطية – غياب التحفيزات جمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال الصحة:عقدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريطة عدة لقاءات مع جمعيات المجتمع المدني المهتمة بالصحة ويتعلق الأمر ب: جمعية مساندة – تكافل لمرضى داء السكري ببني ملال وجمعية محاربة السيدا فرع بني ملال – والمرصد المغربي للسجون – المركز المغربي لحقوق الإنسان و يمكن أن نجمل خلاصات اللقاءات في النقط التالية :نقص الأدوية بالمستشفى الجهوي وضعف الخدمات ،غياب التنسيق بين مختلف المصالح غياب التواصل بين المواطنين والإدارة ،غياب أطباء السكري بالجهة علما أن الجهة تعرف زيادة كبيرة في عدد مرضى السكري غياب الشراكات بين مصالح وزارة الصحة والجمعيات بالجهة ،غياب الدعم من طرف الجهات المنتخبة ،معاناة الأشخاص المرضى بالسيدا من الوصم والتمييز داخل المستشفى،نقص في الموارد البشرية الأطباء- المرضون و المرضات-الإداريون...)ارتفاع نسبة وفيات الأطفال والأمهات بالجهة ، غياب التواصل الداخلي بين الأطر الطبية والإدارية ،غياب السرية في ملفات المرضى بالسيدا والمعروضة أمام المحاكم والسجون ،غياب التكوين المستمر،غياب الحكامة في تدبير الصفقات العمومية ،وسائل الإعلام:عقدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لقاءات مع ممثلي وسائل الإعلام الورقية والإلكترونية باعتبارها كثيرا ما تتطرق للموضوع وتتابع عبر صفحاتها بعض جوانبه كما انها تتلقى شكايات من مرتفقين بغرض نشرها . و من بين المنابر التي التقتها اللجنة جريدة رسالة الأمة، وقد تمخضت عن هذه اللقاءات ، تقديم مجموعة من الملاحظات ندرجها كما يلي:ضعف الخدمات بالمستشفى الجهوي بني ملال،التأكيد على تدني الخدمات بقسم الولادة وقسم المستعجلات،غياب الخدمات بالمستشفيات الإقليمية ومستشفيات الأحياء (المستوصفات)،غياب التخصصات في المستشفيات الإقليمية،اسفرازات المواطنين وابتزازهم من طرف بعض الممرضين وبعض الأطباء،غياب الأمن،ظاهرة التحرش الجنسي بالنساء المريضات،تفشي ظاهرة الرشوة بشكل كبير ،مقابل الشواهد الطبية،سوء توزيع الأطباء المتخرجين وطلبا على جهات المملكة، وجهة تالتة إرسال تعرف خصاصا كبيرا في مختلف التخصصات،غياب الحماية القانونية للممرضين والأطباء،غياب الحكامة في تدبير الصفقات العمومية،من خلال المعاينة المباشرة للفريق الزائر،العرض الصحي:البنيات:في ما يخص حالة البنايات، فإن مختلف المصالح والمرافق التابعة للمستشفى هي على العموم بحالة لا بأس بها، كما تمت معاينة وجود أشغال صيانة وتوسيع ببعض المرافق، وتبدو نتائج المعاينات التي ابانت بها الإدارة من خلال الاستمرارية حيث تشير إلى انه يتم إعادة طلاء الجدران مرة كل سنة. إلا أن طلاء مدرات مصلحة الجراحة لم يتم تجديده منذ مدة كما يبدو من خلال المعاينة وفي ما يخص غرفة الموتى فهي تستقبل جميع موتى الجهة ،و يشتغل بها ثلاثة موظفين فقط ،في غرفة طلاؤها قديم،كما أنها لا تتوفر على أجهزة تبريد جيدة.

و قد أفاد العاملون بها أنه من الأفضل أن يتم بناء مستودع للموتى يكون تابعا للبلدية و اذا كان من الملاحظ مراعاة خصوصية الأشخاص المعاقين بتوفر المؤسسة على ولوجيات، إلا أنها لا تراعي فيما يخص المرافق الصحية (WC) التي تحتاج إلى مواصفات خاصة .ورغم أن المؤسسة تتوفر على قاعات للمداومة مجهزة بأفرشة ومرافق صحية (WC) للموظفين فإنه لا تراعي خصوصية النساء الموظفات، ذلك أنه في كل من مصلحة المستعجلات والمصلحة البيوطبية توجد قاعة واحدة مشتركة بين الذكور والإناث بكل منهما. والملاحظ أن المصلحة البيوطبية صغيرة المساحة، بالمقارنة مع الأدوار المنوطة بها، الشيء الذي سيعقد عملها في المستقبل خاصة بعد تضاعف الطلب نتيجة نظام المساعدة الطبية وهو ما أكده الأطر العاملة بالمصلحة وكذا باقي الفاعلين،كما تمت معاينة وجود مصعد مشغل، وهو الأمر الذي تؤكده الاستمارة، إلا انه تمت الإشارة من مصادر مختلفة أن ذلك المصعد يكون معطلا في غالبية الأحيان، مما يضطر معه مرافقو المريض إلى حمله على الأكتاف لتعذر حمله على السرير فوق الدرج.كما لوحظ غياب التدفئة بقاعات المرضى السريريين، واستعمال قنينات الأوكسجين عوض الربط الدائم مما قد يتنافى مع شروط السلامة. والمركز الاستشفائي لا يتوفر على شبكة معلوماتية داخلية، وقد تأكد من خلال الشهادات المستقاة من مختلف المصالح، أهميتها في تخفيف الاكتظاظ وتخفيف عبء بعض المهام الإدارية وتعزيز التواصل الداخلي وضبط ملفات المرضى.التجهيزات:يتوفر المركز الاستشفائي الجهوي، على الحد الأدنى المطلوب من التجهيزات الطبية في مختلف المصالح، لكن مصلحة الأشعة تم بها معاينة معدات متقادمة. وهي تعرف خصاصا واضحا من التجهيزات اكدته جميع المصادر وبهم الخصاص جهاز السكانير وجهاز التصوير بالرنين المغناطيسي، وأجهزة الفحص بالأشعة وأجهزة الفحص بالصدى،أما بمصلحة الولادة فالتجهيزات المتوفرة بسيطة (طاولة و ميزان خاص بالأطفال). و قد شددت غالبية المصادر على ضرورة التأهيل المادي لقسم الولادة وكذا قسم المستعجلات،كما أن سيارات الإسعاف المتوفرة قليلة بالمقارنة مع حجم وصنف المؤسسة إذ تتوفر على سيارتي إسعاف فقط،الأطر الطبية والشبه طبية:تجمع الغالبية المصادر المعتمدة على سوء توزيع الأطباء المتخرجين وطلبا على جهات المملكة، و تعتبر جهة تادلة أزيلال التي ينتمي إليها المستشفى الجهوي لبني ملال من الجهات المتضررة من ذلك،وتسجل وجود نقص في الموارد البشرية سواء منها الطبية أو الشبه الطبية أو الإدارية. فإدارة المستشفى الجهوي تشير إلى أن المؤسسة في حاجة إلى 50 ممرضا، و10 مولدات، و 15 ممرض تخدير، و 4 تقنيي أشعة، بالإضافة إلى الخصاص من الأطباء العامين الذي يبلغ أربعة والأطباء المختصين في كل من الأشعة والتصوير الطبي. وتؤكد باقي المصادر – إضافة إلى إدارة المستشفى – هذا الخصاص، وتضيف إليه الخصاص المسجل في كل من مصالح الجراحة والمستعجلات وغياب أطباء السكري بالجهة علما انها تعرف انتشارا كبيرا في عدد مرضى السكري وكذا النقص في تخصص القلب و الشرايين.

جودة الخدمات

لقاءات مع ممثلي وسائل الإعلام الورقية والإلكترونية تمخض عنها تقديم مجموعة من الملاحظات من بينها:

ضعف الخدمات بالمستشفى الجهوي لبني ملال والتأكيد على تدني الخدمات بقسم الولادة وقسم المستعجلات وابتزازهم المواطنين

والمرافق:الاستقبال

و التواصل:يتم استقبال جميع الحالات الوافدة من الإقاليم المكونة للجهة، و كذا بعض الحالات التي تتوافد من الأقاليم المجاورة ،مع إلزام جميع المرضى باداء الواجبات المالية من أجل الاستفادة من الخدمات مع إعفاء لحاملي بطاقة نظام المساعدة الطبية RAMED و كذا ذوي المجانية ،لكن من خلال المعاينة المباشرة للفريق الزائر، و من خلال خلاصات اللقاءات مع جمعيات المجتمع المدني والنقابات الصحية و كذا وسائل الإعلام يمكن تسجيل الملاحظات التالية :- وجود موظفة واحدة مكلفة باستقبال المرتفقين داخل مكتب الإرشادات رغم العدد الهائل من الوافدين و الوافدات- غياب فضاء رحب خاص بالمرتفقين، يتوفر على تجهيزات مناسبة – مشكل التواصل بين الأطر الطبية و المواطنين الناطقين باللغة الأمازيغية و عددهم كبير – غياب التحسيس بطريقة استعمال المواطنين لبطاقة RAMED،و عدم احترام تسلسل العلاج La filière de soin- عدم احترام للمواعيد المحددة للزيارة المخصصة للزوار .النظافة:تعتبر النظافة مؤشرا مهما من مؤشرات الجودة داخل المرافق العمومية، فيما يخص تدبير هذه الخدمة داخل المستشفى الجهوي ببني ملال ،فقد تم تفويتها إلى القطاع الخاص لتدبيره وفق دفتر تحملات محدد سلفا ، لكن رغم المجهودات المبذولة فإنه يمكن تسجيل مجموعة الملاحظات التالية :- نظافة الغرف و الممرات عادية جدا ، أما التهوية فبعض القاعات توافدها مغلقة وتهويتها ناقصة ،أما المرافق الصحية فعددها قليل وتحتاج لنظافة وتجهيزات أكثر،- أغطية تتبعث منها روائح نتنة و كريهة ،مما يدفع عائلات المرضى إلى توفير أغطية

الطبية
دة على
جهات
ي إليها
ضررة
لبشرية
إدارية.
سة في
مرض
صاص
لأطباء
الطبي.
ستشفى
لمسجل
وغياب
تشارا
سكري
صين
ابين.
دمات

خاصة لمرضاهم فضلا عن انتشار بعض انواع الحشرات المضرة بصحة المرضى (الصراصير.....) وطلاء الممرات والقاعات لم يتم تجديده منذ مدة طويلة ازيال كثيرة (علب باغورت فارغة، اكياس....) مرمية قرب النوافذ- غرفة الموتى طلاؤها قديم ، و تنبعث منها رائحة نتنة و كريهة ،كما انها لا تتوفر على أجهزة التبريد الجيدة- عدم توفير مواد النظافة و التنظيف داخل المرافق الصحية حيث تتكلف أسر المرضى بتوفير هذه المستلزمات.

التغذية :على الرغم من تفويت تدبير قطاع الحمية و التغذية ،على وضع البرنامج اليومي للاطعام .إلا أن هناك مجموعة الملاحظات في هذا المجال و يتعلق الأمر بـ :- سوء تغذية المرضى حيث يتم تقديم وجبات غير متوازنة و غير متكاملة ،- عدم احترام الحمية الغذائية لكل مريض - نقص في الوجبات المقدمة مما يدفع أسر المرضى إلى توفير الأغذية - ضعف التكلفة المخصصة للتغذية لكل مريض في اليوم حيث لا تتعدى 19,50 درهما ،معالجة النفايات الطبية: النفايات الطبية تشمل كل المخلفات الناتجة عن الأنشطة المتعلقة بالتشخيص ،و المتابعة و المعالجة الوقائية و الاستشفائية في مجال الطب البشري، و كذا جميع النفايات الناتجة عن انشطة المستشفيات العمومية و المصحات و مؤسسات البحث العلمي و مختبرات التحليلات .كما أن هذه النفايات تحتوي على مواد خطرة من شأنها التسبب في مجموعة من أشكال العدوى ،من قبيل القفازات و انابيب التغذية الوريدية،و الأدوات الحادة و القاطعة ،مثل الإبر و المحاقن ،و الشفرات ، و كذا بقايا الأعضاء وإفرازات الجسم. من هنا يتبين مدى خطورة النفايات الطبية و ضرورة عدم التعامل معها كالنفايات المنزلية.أما بالنسبة للمستشفى الجهوي لبني ملال،و بالرغم من المجهودات التي يقوم بها العاملون داخل المؤسسة من فرز للنفايات لكن عدم التوفر على آلة لحرق المنتوجات و النفايات الطبية، يشكل لا محالة تهديدا يتعدى الصحة العامة ليطال المنظومة البيئية الشراكات والتكوينات:سجل الفريق الزائر مجموعة من الملاحظات استقاها من خلال تقدمة المجموعة البؤرية مع الأطر الطبية و كذا مع ممثلي الجمعيات و النقابات و وسائل الإعلام ندرجها كما يلي : عدم الاستفادة من الدورات التكوينية في جميع المجالات المرتبطة بالصحة و بتدبير هذا القطاع و المنظمة من طرف وزارة الصحة بطريقة تخلو من الزبونية و المحسوبية ،عدم تنظيم دورات تكوينية من طرف المندوبية الجهوية للصحة في إطار التكوين المستمر حتى يتسنى للأطر الطبية مسايرة المستجدات التي يعرفها المجال الصحي ،انعدام الشراكات مع مختلف المتدخلين في مجال الصحة ،و خصوصا جمعيات المجتمع المدني ،ج - صحة الأم والطفل :يعتبر المركز الاستشفائي الجهوي ببني ملال ،قبلة لجميع المرضى الوافدين من نفس المدينة ومن جميع المستشفيات والمراكز الصحية التابعة للجهة. ولا تشذ عن ذلك مصلحة الولادة التي تعرف اكتظاظا كبيرا يفوق طاقتها الاستيعابية حسب الإدارة. هذه الأخيرة أكدت أنها منكبة على توسيع المصلحة . وقد سجل الفريق الزائر وجود إعلان خاص بمجانية الولادة و العمليات القيصرية بمصلحة الولادة. وتتوفر هذه الأخيرة على صيدلية مزودة بأدوية ولوازم الوضع يتمكن منها النساء الحوامل مجانا حسب إدارة المستشفى. إلا أن قاعة الفحص تتوفر على تجهيزات بسيطة (طاولة وميزان للأطفال)، والملاحظ أن نظافة الغرف و الممرات عادية، أما التهوية فبعض القاعات نوافذها مغلقة وتهويتها ناقصة. ،بالإضافة إلى أن المرافق الصحية عددها قليل وتحتاج لنظافة وتجهيزات أكثر. يعمل بالمصلحة 14 مولدة و 3 أطباء اختصاصيين و طبيب في إجازة طويلة الأمد وهذا العدد من الأطر لا يكفي لتقديم الخدمات الطبية للوافدات - حسب إفادة الإدارة - حيث يصل معدل الولادات إلى 30 ولادة في اليوم الواحد، و210 ولادة طبيعية أسبوعيا، و21 ولادة قيصرية أسبوعيا، و150 إسقاطا في الشهر، و160 ولادة سنويا من أمهات عازبات.يبلغ معدل الوفيات لدى الأمهات 8 سنويا، في حين يبلغ معدل الوفيات لدى الرضع والمواليد 341 سنويا.تستقبل المصلحة من 3 إلى 4 حالات أسبوعيا لأمهات عازبات يعاملن - حسب الإدارة- كباقي الأمهات، إلا أنهن تخضعن لإجراءات مسطرية خاصة بعد الولادة تختلف عن باقي الأمهات، حيث تقوم إدارة المستشفى بإخبار الضابطة القضائية بوضعيتهن. ويتم تقديم تلك الحالات امام السيد وكيل الملك رفقة المولود بعد ثلاثة أيام وهي مدة تكون فيها الأم العازبة في حالة صحية ونفسية غير ملائمة . - السجناء:تستقبل المؤسسة الاستشفائية حوالي 90 سجينا شهريا، يحضون حسب إدارة المؤسسة بنفس العناية الصحية والرعاية الطبية كباقي المرضى ويستفيدون من نفس الخدمات بمختلف المصالح.لكن بعد المعاينة المباشرة يتبين أنه لا تخصص لهم قاعة خاصة بهم، كما لا يتم تسجيلهم بسجل خاص. إلا أن هذه الفئة من المرضى تحضى لحراسة أمنية مستمرة في حالة الاستشفاء إلى حين الخروج من المستشفى، كما أنه يتم التعامل مع هذه الفئة بنوع من الوصم و التمييز.VI - ملاحظات عامة إن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال خريبكة و من خلال المعاينات المباشرة للفريق المكلف بالزيارة ،و من خلال خلاصات اللقاءات المنظمة مع النقابات الصحية و الإعلام وجمعيات المجتمع المدني المهتمة بالصحة و إذ تثمن المجهودات التي تقوم بها إدارة مستشفى بني ملال الجهوي، فإنها تسجل مجموعة من الملاحظات مرتبطة بالحق في الصحة و الولوج إلى العلاج ندرجها كما يلي : - قلة الموارد البشرية داخل المستشفى الجهوي مما يساهم في الاكتظاظ و بالتالي يؤجج العلاقة بين المواطنين و الأطر الطبية . - ضعف الحماية الأمنية للأطر الطبية و الإدارية العاملة بالمستشفى و خصوصا مصلحة المستعجلات حيث تم تسجيل اعتداءات متعددة ،مما لا يوفر الجو الملائم للاشتغال- عدم اعتماد المقاربة الحقوقية في التعامل مع المرضى و يتجلى ذلك في الوصم و التمييز بين المرضى وخصوصا المتعايشين مع مرض داء فقدان المناعة المكتسبة (السيدا) و مرضى السكري و كذا المرضى من السجناء- تجهيزات متواضعة و أخرى معطلة لا ترقى إلى مستوى توفير جودة الخدمات المقدمة ،و لا تتناسب اطراد يا مع عدد مرتفقي المستشفى الجهوي لبني ملال. - غياب تحفيزات للعاملين و العاملات داخل المستشفى الجهوي ،- غياب برنامج متكامل للتكوين المستمر لفائدة الأطر الطبية و الشبه الطبية و الإدارية ،لما لهذا التكوين من أهمية في تحسين جودة خدمات المستشفى الجهوي- غياب أية مساهمة أو إشراك لجمعيات المجتمع المدني ،سواء في العمليات التحسيسية أو في تدبير الشأن الصحي،ارتفاع لمعدل وفيات الأطفال الرضع و المواليد بالمستشفى الجهوي لبني ملال و هو ما لا يتماشى مع توجهات وزارة الصحة فيما يخص صحة الأم و الطفل ،عدم احترام المواعيد المحددة للزيارة المخصصة للعائلات ،حيث تم تسجيل توافد عدد كبير من الزوار مختلف الأقسام مع ملاحظة اكتظاظ دائم بباب المستشفى و كذا ممراته الداخلية مما ينتج عن ذلك مشاجرات نتج عنها في كثير من الأحيان عنف و شكايات و حتى ملفات أمام المحكمة .عدم ربط قاعات المرضى السريريين بالأوكسجين الدائم ،حيث يتم استعمال قنينات الأوكسجين ،مما يعرض حياة المرضى للخطر .غياب الشروط الدنيا اللازم توفرها داخل مستودع الأموات، فيما يخص الخريطة الصحية:عدم احترام التسلسل العلاجي .ضعف الإرشاد و التوجيه للمرتفقين، ضعف التواصل بين مختلف فئات العاملين بالمستشفى لانعدام منهج أو نظام للتواصل الداخلي و انعدام اللقاءات الداخلية .نقص على مستويات : التغذية ،النظافة ،معالجة النفايات الطبية. - توصيات:إن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة.

و بناء على المرجعيات و الإطار المعياري المذكور أعلاه و على العمل الميداني الذي قامت به، واللقاءات التي جمعتها بالأطراف ذات الصلة و إذ تستحضر أهمية قطاع الصحة و محورية الحق في الصحة و دور كل المؤسسات و الفاعلين و أهمية مساهمة كل فاعل من موقعه ومسؤوليته.

المعارضة تجرب أسلحة جديدة

توفيق بوعشرين

احذروا.. شباط ولشكر يطلقان النار على كل شيء يتحرك هذه الأيام. لقد مرا إلى أقصى درجات التصعيد، وأخرجا كل أسلحتهما الخطيرة لأن صبرهما نفد، ومحاولاتهما لإسقاط الحكومة فشلت، والآن مرا من معارضة الحكومة إلى معارضة الحكم... ماذا يجري بالضبط؟ إليكم الخبر قبل المرور إلى التعليق، أما التحليل فلا مكان له هنا وأمام الزعيمين الجديدين للمعارضة، والأسباب تعرفونها، فلا داعي للإلحاح...

لنبدأ بالسيد إدريس لشكر الذي وقع قرار طرد الشامي ودومو قبل أن يضع القرار للتزكية أمام اللجنة الإدارية، لكن ليس هذا هو أهم شيء وقع في اجتماع السبت الماضي. أهم شيء هو أن الزعيم الاتحادي استعار خطاب «النهج الديمقراطي»، وصعد إلى الجبل في محاولة لتقطير الشمع على المخزن الذي سمح لإسلاميي العدالة والتنمية بالنوم لمدة ثلاث سنوات في الحكومة، ولا يبدو أن هناك مؤشرات على مراجعة هذا التوجه عند أقطاب الدولة الكبار، لهذا حذر الزعيم الجديد للاتحاد من عودة ظاهرة الانقلابات العسكرية وسنوات الرصاص إلى المغرب، بسبب ما وصفه بتشكل «نظام ولاءات جديد، يشكل المشروع الإخواني جزءا منه، لتكوين تحالف مصالحي لا يرغب في بناء دولة الشفافية، دولة الحق والقانون، دولة الديمقراطية والحداثة، دولة المؤسسات».

لشكر يقرأ فنجان السياسة بطريقته الخاصة، ويعتبر أن تحالف المخزن مع العدالة والتنمية الذي فاز بالمرتبة الأولى في الانتخابات الأخيرة، التي شهد الجميع بأنها كانت أفضل انتخابات في تاريخ المغرب من حيث الشفافية، مدعاة إلى عودة الانقلابات العسكرية في المغرب، قبل أن يعرج على موقف راديكالي يعتبر فيه أن البلاد لم تحقق أي مكتسب سياسي، وأن نظام ما قبل 2011 الذي احتج عليه الناس رجع كما هو الآن، وأن البلاد على شفا العودة إلى سنوات الرصاص القديمة، ياك لاباس؟ ماذا جرى؟

لنترك الجواب عن هذا السؤال حتى نطلع على مضمون خطاب آخر مشابه للأول، ففي التوقيت نفسه دعا شباط في مؤتمر الشبيبة يوم السبت الماضي الاستقلاليين إلى التضامن والدفاع عن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان التي توجد اليوم على رأس أعداء الدولة، كما دعا إلى الدفاع عن الجماعة المحاصرة والمضطهدة، أي جماعة العدل والإحسان، التي تعتبر أكبر جماعة مناوئة للنظام، والتي تجادل في أسس مشروعيته الدينية والسياسية، وقال شباط لشبيبة حزبه: «أنتم ليس لديكم أعداء. واجبكم اليوم أن تدافعوا عن جماعة العدل والإحسان، وأن ترفضوا العراقيل والحصار المفروض على هذه الجماعة»...

شباط الذي شارك حزبه في ثلاث حكومات متعاقبة كلها كانت تساند الحصار المفروض على جماعة العدل والإحسان، أو على الأقل سكتت عنه (في عهد حكومة عباس الفاسي جرى الاعتداء على كمال العماري الذي قال **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** إنه توفي جراء الاعتداء عليه من قبل الشرطة في آسفي، وفي عهد عباس جرى تشميع بيوت قادة الجماعة، وتعرضت كريمة عبد السلام ياسين لحملة شرسة للتشهير بها واستعمال صور عادية لها خارج المغرب في سياقات أخرى). حزب الاستقلال الذي لم يسبق له أن قال إن الجماعة محاصرة، يقول اليوم لمناضليه: ''يجب إن ندافع عن أتباع الشيخ ياسين ونؤازرهم''، وشباط الذي شن حملات شعواء على 20 فبراير وعلى الحقوقيين، يدعو اليوم، في عز الأزمة بين الداخلية ورفاق الهايج، إلى مناصرة الجمعية والعصبة والدفاع عنهما...

ماذا يعني هذا التحول في مواقف لشكر وشباط؟

هذا له معنى واحد في ما أزعم، وهو أن شباط ولشكر انتقلا من معارضة الحكومة إلى معارضة الحكم، وانتقلا من تقطير الشمع على بنكيران إلى تقطير الشمع على النظام. إن الزعيمين يقولان للدولة المغربية بالعربي الفصيح: ''إذا كنت، أيتها الدولة، ترغبين في التحالف مع الإسلاميين، ولا تريدين الالتفات إلينا ومساعدتنا، فلا تنتظري منا مساندة أو دعما في القضايا الحساسة. من اليوم فصاعدا سننتقل من معارضة سياسات بنكيران إلى معارضة اختيارات النظام، وفي هذا السبيل سنضع أيدينا في يد خصوم النظام (العدل والإحسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان) إلى أن تقتنعي، أيتها الدولة، بجدوى سحب يدك من يد «البي جي دي». كراسي المعارضة باردة، وكل يوم يمر على بنكيران في الحكومة يزداد قوة، والخريف العربي طرد الربيع من مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا، فلماذا يظل المغرب استثناء وسط الغابة العربية، هذا سيناريو لا يحتمل من هنا إلى 2016''.

هل هذا ابتزاز؟ هل هذا تكتيك؟ هل هذه سياسة ذكية؟ هل هذه ممارسة تضر بالتوجه الديمقراطي في البلاد؟ هل هذا تخبط سياسي ينم عن يأس وإحباط؟

كل هذه الأسئلة مشروعة، لكن يبقى المشكل الكبير في سياسة المعارضة أنها لا تتصور نفسها قادرة على مواجهة بنكيران وحزبه دون مساعدة من الدولة، ودون خدمات هذه الأخيرة لترجيح كفة على كفة بطرق خشنة، وعندما تعجز المعارضة عن إقناع النظام بفوائد خرق المنهجية الديمقراطية، تمر إلى لعبة هدم الحفل على رؤوس الجميع، مثل فريق كرة قدم لا يعول على مهاراته ولا على مجهوداته ولا على خطته لهزم الفريق الخصم، بل إن جل اهتمامه منصب على التفاهم مع الحكم لخرق القانون والتلاعب بالنتيجة. أتمنى أن أكون مخطئا، وبيننا الأيام...

http://www.alyaoum24.com/245922.html

Travailleurs domestiques

Un collectif associatif veut pénaliser le travail des petites bonnes

155/16/13

À la veille de l'examen du projet de loi fixant les conditions du travail et de l'emploi des salariés domestiques par la Chambre des conseillers, le «Collectif associatif pour l'éradication du travail des petites bonnes» réitère son appel au gouvernement pour agir contre le travail des mineurs.

Le collectif associatif a exprimé le souhait de voir ses revendications prises en compte par le gouvernement.

Adopté au conseil du gouvernement en mars 2013, le projet de loi 19.12 fixant les conditions du travail et de l'emploi des salariés domestiques est examiné en ce début de semaine par la Chambre des conseillers.

Dans le cadre de son travail de plaidoyer pour l'amendement de ce projet de loi dans le sens de protéger autant que possible les mineures de l'exploitation dans le travail domestique, le «Collectif associatif pour l'éradication du travail des petites bonnes» - composé de quatre associations à savoir l'Institution nationale de solidarité avec les femmes en détresse (Insaf), l'Association marocaine des droits humains (AMDH), l'Organisation marocaine des droits humains (OMDH) et l'association Bayti - vient de publier un communiqué pour rappeler ses revendications à ce sujet. «Après l'avis du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et du Conseil économique, social et environnemental (CESE) pour la fixation à 18 ans de l'âge d'accès au travail domestique, les amendements des groupes des quatre partis politiques de l'opposition proposent l'interdiction du travail domestique des moins de 18 ans. Nous saluons chaleureusement cette mobilisation des parlementaires en faveur de cette disposition qui contribuera au renforcement de notre arsenal juridique contre la pratique sociale indigne de l'exploitation des mineur(e)s dans le travail domestique, qui sont en très grande majorité des "petites bonnes". Elle honore notre pays et le met sur la voie de la cohérence avec ses engagements internationaux en matière de droits de l'enfant», explique le communiqué du Collectif qui a exprimé le souhait de voir ses revendications prises en compte par le gouvernement. «Malgré les importantes initiatives de nos parlementaires, ce problème sociétal ne peut être résolu sans l'engagement de "tout le gouvernement", comme le revendique notre Collectif depuis plusieurs années. Il faudra faire en sorte de pénaliser le travail domestique des mineures et mettre en œuvre les instruments et les structures adaptés, en ciblant en priorité les intermédiaires et les employeurs. Il faudra aussi mettre en place les structures et les ressources humaines et matérielles nécessaires pour réparer les effets du travail domestique sur les enfants qui en sont victimes et faciliter leur réinsertion en famille et à l'école et mettre en œuvre une politique intégrée de protection de l'enfant, en général, et des plans d'action spécifiques contre l'exploitation des enfants dans le travail domestique, en particulier. Enfin, il faut sensibiliser la société, notamment les familles, les employeurs et les intermédiaires (samsara) à la protection et promotion des droits de l'enfant et aux risques de leur exploitation dans le travail domestique à un âge précoce», indique le Collectif. ■

Hajjar El Haiti

État des lieux

Le «Collectif associatif pour l'éradication du travail des petites bonnes» avait publié un rapport pour dénoncer le travail des mineurs dans lequel il estime qu'il existe entre 60.000 et 80.000 filles âgées de moins de 15 ans qui sont exploitées comme «petites bonnes». D'après le rapport, ces filles sont contraintes à travailler parce que leur survie et celle de leur famille en dépendent. «Elles supportent des conditions de travail et de vie dégradantes, ne correspondant ni à leur âge ni à leurs capacités physiques et psychiques. De plus, il s'agit d'une pratique d'exploitation de filles mineures, dont une grande majorité est âgée de 8 à 15 ans, qui se passe à l'intérieur des maisons, dans le secret et la duplicité collective», avait indiqué le Collectif, ajoutant que certaines ont travaillé avant l'âge de 12 ans et que d'autres sont très mal traitées par leurs employeurs (violence, harcèlement sexuel…).

Année politique 2014 : Dynamisme et deuil politique

L'année politique 2014 a été une année de deuil avec la disparition de deux ténors de la vie politique, en l'occurrence le député socialiste Ahmed Zaidi et le ministre d'Etat, Abdellah Baha.

Si l'année politique 2014 a été en grande partie marquée par un temps de réflexion sur les moyens de matérialiser les dispositions de la nouvelle constitution et la discussion des projets de lois organiques ainsi que leur mode de préparation, elle a été également une année de deuil avec la disparition de deux ténors de la vie politique, en l'occurrence le député socialiste Ahmed Zaidi et le ministre d'Etat, Abdellah Baha.

Un débat très vif entre majorité et opposition commencé deux années auparavant et qui porte principalement sur des questions inhérentes à la matérialisation de la constitution de 2011, entre autres, la réforme de la justice et la loi électorale.

Pour exprimer son désaccord, l'opposition a eu recours à plusieurs formes de protestation comme le boycott des travaux des commissions et des séances plénières au parlement ou encore la publication de mémorandums sur le rejet de certains projets de loi, notamment ceux relatifs à la régionalisation et la loi électorale sans oublier l'inévitable passe d'armes entre le chef du gouvernement et l'opposition lors de la séance plénière mensuelle.

Cela dit, l'un des faits marquants de l'année politique finissante qui a tenu en haleine les acteurs et les observateurs politiques, l'élection du président de la chambre des représentants. Une lutte pour le perchoir qui a opposé le candidat de la majorité, l'heureux élu, Rachid Talbi Alami, et Karim Ghellab, le président sortant et candidat malheureux de l'opposition.

Autre rendez-vous politique propice au déchaînement des oppositions, la discussion du projet de loi de finances 2015 qui définit irréversiblement la politique générale de l'Etat pour toute une année.

A chaque fois, le débat est très vif au point de déboucher parfois sur des polémiques et des dérapages qui ne servent pas l'image des politiques déjà en mal de crédibilité.

Autres faits marquants, la présentation devant les deux chambres du rapport d'activité 2011-2013 du **Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH)** ainsi que celui relatif aux tribunaux financiers par la cour suprême des comptes. Deux rendez-vous cruciaux qui redéfinissent les rapports entre ces deux institutions et le parlement;
Dans cette rétrospective de l'année 2014, un grand moment politique, le discours royal prononcé par le Roi Mohammed VI à l'ouverture de la session d'automne du parlement.

http://www.lareleve.ma/news10474.html

En s'adressant aux représentants de la nation, le Souverain avait alors souligné que "Le discours politique commande la sincérité à l'.gard du citoyen, l'objectivité dans l'analyse ainsi que le respect entre tous les acteurs concernés, de sorte qu'ils soient tous au service de la Patrie et non des protagonistes politiques, divisés par leurs intérêts étriqués".

Dynamisme politique mais, hélas, aussi deuil avec la disparition dans des conditions terribles de deux ténors de la vie politique, d'abord le parlementaire et dirigeant socialiste Ahmed Zaidi, et un mois plus tard, le ministre d'Etat Abdellah Baha. Une mort qui a provoqué un grand émoi au sein de la classe politique et dans tout le Maroc tellement les deux défunts étaient respectés de tous pour leur sagesse et leur conduite irréprochable tant sur le plan humain qu'en celui de la pratique de la politique dans son sens le plus noble.

Des valeurs politiques en perdition que les acteurs politiques ont aujourd'hui le devoir de ressusciter pour pouvoir se réconcilier avec les électeurs et redonner un sens et une crédibilité à leur action. A ce titre, il s'agit d'évoquer le dernier rapport de la cour suprême des comptes concernant l'audit des comptes des partis politiques pour l'année 2012 qui appelle à plus de transparence et de rigueur dans la justification des dépenses.

Forum régional des oasis à Assa-Zag

Le Centre des jeunes sahraouis pour la créativité a organisé, en partenariat avec la province d'Assa, le **Conseil national des droits de l'Homme**, les conseils élus et l'Agence du Sud, la première édition du Forum régional des oasis. Le forum qui a eu pour thème «Les oasis en tant qu'exemple de développement au Maghreb saharien» était mis à profit par les organisateurs pour promouvoir les zones oasiennes du Sud marocain et faire découvrir les potentialités naturelles et touristiques dont regorge la région. C'était aussi l'occasion de mettre en valeur les nombreux produits du terroir. De leur côté, les agriculteurs et les professionnels de la province ont saisi l'opportunité de l'organisation dont l'un des objectifs est de garantir la pérennité de l'oasis en tant qu'héritage culturel et partie intégrante du patrimoine local, de mettre en valeur la diversité culturelle de l'oasis, et sensibiliser à l'importance de préserver l'environnement, de lutter contre la désertification et de promouvoir une culture de gestion et de rationalisation de l'exploitation des ressources hydriques dans la région, pour commercialiser les produits locaux et échanger les expertises dans le domaine agricole.

Cette première édition s'était caractérisée par une projection de films documentaires traitant des expériences internationales en matière d'agriculture familiale, des conférences et tables rondes, ainsi que des ateliers animés par des experts. Les responsables et spécialistes des questions oasiennes et de l'agriculture familiale ont animé des conférences au profit des agriculteurs et des professionnels de la province qui ont porté sur les moyens de valoriser les produits locaux. Plusieurs ouvrages thématiques y ont également été signés.

Les oasis qui comptent un important capital humain et culturel très riche et une diversité paysagère et archéologique spécifique, constituent des réserves écologiques et biologiques à renforcer à travers la consolidation des capacités des communes oasiennes, l'élaboration et la mise en œuvre des plans communaux de développement, le renforcement des structures locales et l'accompagnement des populations oasiennes, soulignent les participants dont l'un des principaux points débattus a porté sur la gestion rationnelle de l'eau, la réhabilitation et la valorisation du savoir-faire local et des produits du terroir grâce à un système de labellisation.

http://www.communesmaroc.com/province/assa-zag/news/2014/12/assa-zag-forum-regional--des-oasis-a-assa-zag

ورزازات تُرافع من أجل أحقيتها في احتضان مركز جهة درعة تافيلالت

تم إحداث جهة جديدة بالجنوب الشرقي ضمن التقسيم الجهوي الذي أصدرته وزارة الداخلية بناء على توصيات اللجنة الاستشارية للجهوية. و يتعلق الأمر بجهة درعة تافيلالت التي تضم أقاليم ورزازات و زاكورة و تنغير و الراشيدية. مما خلق ارتياحا كبيرا لدى ساكنة و لدى مختلف الفعاليات في هذه المنطقة. لكن مقترح نفس الوزارة الذي يقضي باحتضان مدينة الراشيدية لمركز هذه الجهة أثار استياءا كبيرا في أوساط الشارع الورزازي و نخبه السياسية و الحقوقية و جمعيات المجتمع المدني. و تمخض عن هذا الحراك خلق " تنسيقية الإنصاف من أجل جهوية ديمقراطية " و التي تتبنى برنامجا ترافعيا تسعى من خلاله إلى الدفاع عن إقرار ورزازات مركزا لجهة درعة تافيلالت. لتوضيح سياق إنشاء هذه التنسيقية و مطالبها وكذا موقفها من مقترح وزارة الداخلية حول مركز جهة درعة تافيلالت، أجرت مجلة الموجة حوارا مع السيد سعيد أفروخ، عضو مؤسس في "تنسيقية الإنصاف من أجل جهوية ديمقراطية".

الموجة: هل بإمكانكم التذكير بسياق تشكيل "تنسيقية الإنصاف من أجل جهوية ديمقراطية" و التي تدافع عن إقرار ورزازات كمقر لجهة درعة تافيلالت؟

سعيد أفروخ: بداية أتقدم بالشكر لمجلة الموجة التي تواكب قضايا الشأن المحلي و الجهوي بمنطقة درعة تافيلالت. علاقة بسؤالكم، منذ صدور مقترح وزارة الداخلية حول التقسيم الجهوي و الذي اقترح مدينة الراشيدية كمركز لجهة درعة تافيلالت، عبرت مختلف الفعاليات المحلية جمعيات و نخب سياسية عن استيائها و رفضها لهذا المقترح لعدة اعتبارات. في هذا السياق بادر النسيج الجمعوي بورزازات إلى دعوة العديد من الفعاليات التي تدارست الموضوع بعمق وسجلت رفضها لمقترح الوزارة الوصية. في هذا الإطار، نُظم لقاء بمقر بلدية ورزازات و الذي حضرته تنسيقيات تمثل أقاليم ورزازات و تنغير و زاكورة و تظم رؤساء مجالس جماعية و إقليمية و برلمانيين و جمعيات و هيئات نقابية و حقوقية و إعلامية. كل هذه القوى الحية تُجمع عن استغرابها من إقصاء ورزازات. تمخضت عن هذه التنسيقيات الثلاث "تنسيقية الإنصاف من أجل جهوية ديموقراطية". الهدف هو إقرار ورزازات مركزا للجهة المرتقبة أي درعة تافيلالت. و قد وضعت هذه التسيقية برنامجا ترافعيا حيث أننا ماضون في تفعيله مادام مقترح الجهوية الداعي إلى الراشيدية مركزا لجهة درعة تافيلالت قيد الدراسة. للإشارة قطعنا أشواطا مهمة في هذا البرنامج.

الموجة: ماهي الإعتبارات أو المؤهلات التي ترونها موضوعية و مقنعة و التي ترجح كفة ورزازات لتحظى باحتضان مركز جهة درعة Said Afroukh à Ouarzazate تافيلالت مقارنة مع الراشيدية؟

سعيد أفروخ: بداية دفاعنا عن ورزازات كمركز لجهة درعة تافيلالت ليس بدافع انتمائنا لهذه المدينة أو لدواعي عاطفية. لكن هناك إرث تاريخي و مؤهلات اقتصادية و بنية تحتية تتميز بها منطقة درعة عموما أي ورزازات و زاكورة و تنغير. كما أننا جد فخورين بكون ورزازت تحتضن مشروعا رائدا على الصعيد العالمي في مجال الطاقات المتجددة و تحديدا مركب الطاقة الشمسية "نور". من جهة أخرى تنفرد ورزازات ببنية فندقية مهمة من حيث جودة الخدمات و من حيث الطاقة الإيوائية. إضافة إلى المطار الدولي للمدينة الذي يعتبر قيمة مضافة في مجال النقل الجوي باعتباره يربط منطقة درعة بباقي الجهات الوطنية و الدولية. ناهيك عن بنيات تحتية و مؤسساتية أخرى تشمل مجال التظاهرات و الثقافة كقصر المؤتمرات. و كذا الإدارات الجهوية المتمركزة في المدينة التي تهم قطاع الأمن و القضاء و الفلاحة...كل هذه المؤهلات تعطي لورزازات الأولوية كقاطرة و كمركز لقيادة التنمية بجهة درعة تافيلالت.

الموجة: في نظركم، ماهي إذن المعايير التي تم اعتمادها من لدن المسؤولين المركزيين لاقتراح مدينة الراشيدية كمركز لجهة درعة تافيلالت؟

سعيد أفروخ: نفس التساؤل طرحناه داخل "تنسيقية الانصاف من أجل جهوية ديمقراطية". لقد طالبنا بتوضيح المعايير و الاعتبارات التي اعتمدتها وزارة الداخلية في اقتراح الراشيدية كمركز لجهة درعة تافيلالت. الجميع يعلم أن اللجنة الاستشارية للجهوية تتوفر على جميع المعطيات حول كل إقليم على حدى. إذن يجب ان تكون المعايير شفافة و موضوعية و يتم الإفصاح عنها للرأي العام الوطني و الجهوي. لكن أحقية ورزازات للريادة على مستوى جهة درعة تافيلالت استحقاق تزكيه منطقة درعة بأكملها. وقد أبرزنا هذه النقطة بوضوح في المذكرة الترافعية التي قدمناها للجهات المعنية بملف الجهوية أثناء تواجدنا بالرباط.

http://www.almaouja.com/20141229856/actualite/ouarzazate-plaide-pour-son-droit-de-capitale-region-draa-tafilalet

الموجة: علاقة بالبرنامج الترافعي ل " تنسيقية الانصاف من أجل جهوية ديمقراطية"، ما هي نتائج التقاءكم بالمسؤولين بالرباط و أصداء الندوة الصحفية التي عقدتموها بالعاصمة؟

سعيد أفروخ: قبل مرحلة الرباط، قمنا بتوجيه العديد من المراسلات للمسؤولين المعنيين. هدفنا هو التجاوب مع ملفنا من طرف الجهات المعنية. الوفد الذي حل بالرباط يمثل "تنسيقية الانصاف من أجل جهوية ديمقراطية". وفي هذا الإطار سلمنا المذكرة الترافعية لرئاسة الحكومة و وزارة الداخلية و جميع الفرق الممثلة في البرلمان و الأحزاب السياسية و المجلس الوطني لحقوق الإنسان و المجلس البيئي و الاجتماعي و الاقتصادي...و قد أوضحنا تشبتنا بدرعة تافيلالت كجهة قائمة بحد ذاتها. و هو ما دافعت عنه الأنسجة الجمعوية لأقاليم ورزازات و زاكورة و تنغير و الراشيدية في إطار مشاركتها المتميزة في اللقاءات التشاورية التي أشرفت عليها اللجنة الاستشارية للجهوية.

لكننا نطالب بتصحيح الخلل و إحقاق الحق بإقرار ورزازات مركزا لجهة درعة تافيلالت. كما عقدنا ندوة صحفية بالرباط حظيت بتغطية قوية جدا من طرف منابر إعلامية وطنية مرئية و مسموعة و مكتوبة باعتبار أن مطلبنا يجسد نبض ساكنة منطقة درعة بمختلف مكوناتها. إذن أمامنا برنامج ترافعي مكثف و نحن عازمون على المضي في تفعيله مقتنعين بمشروعية الهدف الذي نناضل من أجله.

للإشارة الكل على المستوى المركزي يقر بدور منطقة درعة تافيلالت و بأحقية ورزازات لتحظى بمركز هذه الجهة.

الموجة: في نظركم، هل يتحمل الفاعلون المحليون السياسيون على وجه الخصوص جزءا من المسؤولية في عدم اقتراح ورزازات مركزا لجهة درعة تافيلالت إن على مستوى الترافع عن المدينة أثناء مرحلة اشتغال اللجنة الاستشارية للجهوية أو عموما في تسويق مؤهلات المدينة بل و تنميتها في مختلف المجالات؟

سعيد أفروخ: ربّ ضارة نافعة. فمن إيجابيات ملف الجهوية هذا هو خلق إجماع و لأول مرة حول أحقية ورزازات لاحتضان مركز جهة درعة تافيلالت. الكل التأم حول هذا المطلب المشروع من نخب سياسية و أحزاب و مجتمع مدني و ساكنة... أكيد أنه تم تسجيل مؤاخذات و انتقادات عديدة. لكننا اليوم مطالبون بخلق إجماع حول الملفات المطلبية المتعلقة بتنمية منطقتنا التي تعاني من الإقصاء في المجال الصحي و التعليمي و البنيات التحتية... علينا إذن أن نضع الحسابات السياسوية الضيقة جانبا و ننكبّ على دراسة السبل الكفيلة للنهوض بمنطقتنا. فأقاليم ورزازات و زاكورة و تنغير و الراشيدية كلها تعاني من التهميش.

الموجة: ألا ترون أن هذا التجاذب بين ورزازات و الراشيدية حول المدينة التي لها أحقية الظفر بمركز جهة درعة تافيلات سيؤدي إلى النفق المسدود؟ أليست هناك حلول بديلة لهذه المواجهة بين المدينتين؟

سعيد أفروخ: أولا لا بد أن أشير إلى أنه ليست هناك مواجهة أو صراع بين ورزازات و الراشيدية. فعلاقتنا بإخواننا في الراشيدية طيبة جدا. وقد سبق أن اشتغلنا جميعا في إطار دينامية المجتمع المدني حول ملف الجهوية. نحن نطالب فقط بضرورة أن تكون المعايير موضوعية ومُنصفة في مسألة تحديد المدينة الأولى بمركز جهة درعة تافيلالت. و نعلم أن الجميع يقر بالأشواط التي قطعتها ورزازات والتي تبوؤها مكانة جد متقدمة على المستوى الجهوي.

كما أود أن أصحح موقف من يدّعي أن الراشيدية لها لوبي قوي حسم لفائدتها في مسألة اقتراحها مركزا لجهة درعة تافيلالت. لو كان ذلك صحيحا، لسهر هذا اللوبي على تحقيق تنمية شاملة و مستدامة لمنطقة الراشيدية و ليس أن يكون ضاغطا في قرارات ظرفية. إذن هذا الطرح مجرد ادعاء لا أساس له من الصحة.

من جهة أخرى، كل طرف ينظر إلى ملف التنمية بالمنطقة من منظوره الخاص. و الآراء كلها تُحترم. القرار النهائي بين أيدي وزارة الداخلية و النخب السياسية. مادام الملف هو بمثابة مقترح فقط، نتمنى أن تكون لدى وزارة الداخلية الجرأة لمراجعة هذا المشروع و منح ورزازات فرصة لعب دور ريادي في تحقيق تنمية جهة درعة تافيلالت.

يجب أن لا ننسى أن المحك الحقيقي هو مابعد تنزيل الجهوية. أمامنا مشوار صعب جدا لتعويض عقود من الخصاص في مجال التنمية و رفع التحديات الراهنة نظرا للتهميش و الإقصاء الذي لحق منطقة درعة تافيلالت عموما. فجهتنا تحتاج لجبر الضرر الجماعي و تمييز إيجابي يمكنها من اللحاق بباقي جهات المملكة في مجال البنيات التحتية و التنمية المجالية.

Concours de conception du stand CNDH 2015

Source: aMush 29/12/2014 0

Un concours pour la conception du stand CNDH au Salon international de l'édition et du livre à Casablanca

L'association AnA (Architectes non Anonyme) et le Conseil National des Droits de l'Homme organisent, en partenariat avec le Conseil Régional de l'Ordre des Architectes du Centre et aMush magazine d'architecture en ligne, le concours de conception du stand du CNDH pour le prochain Salon International de l'Edition et du Livre de Casablanca (février 2015). La conception du stand CNDH, sous le thème « La Parité », a pour objectif de mettre en avant les enjeux liés à la parité. L'accent sera mis sur les avancées réalisées ainsi que sur les principaux retards observés dans ce domaine au Maroc. Le public cible est composé de spécialistes, du grand public.

Lancement Concours *Samedi 6 Décembre 2014* ***Date limite réception des candidatures*** *2 Janvier 2014* ***Annonce des résultats*** *6 Janvier 2014*

http://www.ccdh.org.ma

http://metrecarre.org/concours-de-conception-du-stand-cndh-2015/